

الضريبة الخضراء في العالم العربي؛ بالإشارة إلى حالات المغرب والأردن وتونس

Green Tax in the Arab World; Referring to Morocco, Jordan and Tunisia Cases

الرقم التعريفي DOI
<https://doi.org/10.31430/EJGV1097>

القبول Accepted
2023-12-31

التعديل Revised
2023-12-14

التسلم Received
2023-9-21

ملخص: تهدف الدراسة إلى استكشاف دور الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسات البيئية المنتهجة في العالم العربي من خلال عرض تجارب ثلاث دول عربية: المغرب والأردن وتونس، التي تتمثل في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بالتركيز على الضرائب البيئية التي تتضمن مجموع الضرائب والرسوم التي يشتمل وعاؤها إما على عناصر مُلوّثة وإما على منتجات أو خدمات تتسبب بتدهور البيئة وإلحاق الضرر بالموارد الطبيعية. تُبرز الدراسة أيضًا أنه على الرغم من أهمية الضريبة الخضراء في تفعيل السياسات والنظم المالية الخضراء وتقوية جهود التّكْيُف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثار الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فإنها تفتقد النجاعة المرجوة في تغيير السلوك المُلوّث بسبب التعارض بين متطلبات التنمية المستدامة وتحديات المردودية المالية والاقتصادية.

كلمات مفتاحية: البيئة، الضريبة الخضراء، الاستدامة، التغيرات المناخية، العالم العربي.

Abstract: This paper aims at exploring the role of economic instruments in achieving the objectives of the Arab world's environmental policies, by presenting the experiences of three Arab countries, Morocco, Jordan and Tunisia, to protect the environment within the framework of sustainable development by focusing on the role of environmental taxation. These economic instruments include taxes, fees and royalties, which include either contaminated elements, products or services that cause environmental degradation and damage to natural resources. The papers shows that while a green tax is important in operationalizing green financial policies and strengthening adaptation efforts to climate change and mitigating the effects of greenhouse gases, it lacks the desired efficiency in changing polluting behaviours due to conflicting requirements for sustainable development and the challenges of financial and economic viability.

Keywords: Environment, Green Tax, Sustainability, Climate Change, Arab World.

مقدمة

أصبحت معضلة التغيرات المناخية تُورق العالم أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حين شهد العالم تطوراً صناعياً لم يسبق له مثيل، ومنافسةً اقتصادية شرسة، من دون حدود، في سياق دولي اتّسم في نهاية القرن، بالعمولة المتزايدة للاقتصاد.

غير أن أحد أبرز الآثار السلبية التي رافقت هذه التحولات الاقتصادية المتسارعة، تمثّل في الاحتباس الحراري الذي تسبّب بأضرار مناخية غير مسبوقه؛ إذ أدّى إلى تسارع ذوبان الجليد في القطبين وارتفاع مستوى سطح البحر وتفاقم درجة حرارة الأرض وتهديد الاستدامة البيئية والحضرية والبشرية على المديين المتوسط والبعيد. ومن ثمّ، أصبح الترابط بين السلوك الاقتصادي، وبشكل أكثر تحديداً السلوك الصناعي، والبيئة، واضحاً المعالم، ولا يثير أدنى شك لدى معظم الباحثين والمنظمات ذات الاهتمام بمجال المناخ.

وإذا كان الضمير العالمي قد استشعر الخطر الداهم لهذه التغيرات المناخية على مستقبل الإنسانية من خلال التصديق على عدد من الاتفاقيات، من أهمها الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية (1992) وبروتوكول كيوتو (1997) الملحق بها، وكذا عقد مختلف مؤتمرات الأطراف (COP) التي تنص عليها هذه الاتفاقية في مادتها الثانية، والتي كان من أبرز مخرجاتها اتفاق باريس (2015)، فإن عدم التوازن بين دول الشمال التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في التغيرات المناخية، ودول الجنوب التي تعتبر ضحية هذه التغيرات، أدّى إلى بروز شرخ كبير بينها، بقي معه الكثير من النقاط الخلافية عالماً بين بلدان الشمال والجنوب⁽¹⁾.

ليست بلدان العالم العربي بمنأى عن هذه التغيرات المناخية ومخاطرها، بسبب موقعها الجغرافي الذي تغلب عليه البيئة القاسية والمعادية للحياة النباتية، وتنامي التجمعات الصناعية، المحلية منها والوفاة من العالم الغربي، ومن الصين على وجه الخصوص. ومن ثمّ، وعلى غرار باقي بلدان العالم، أصبح الوعي يتنامى لدى الرأي العام العربي والسلطات العامة في مختلف بلدانه، ومن ضمنها البلدان الثلاثة التي تشملها دراستنا هذه (المغرب والأردن وتونس)، التي بدأت تقتنع، على نحو متزايد، بضرورة نهج سياسات عمومية تُزوم حماية البيئة ومجابهة التغيرات المناخية، باللجوء إلى أساليب تُحدّ من الآثار السلبية للسلوك الاقتصادي، وأماط الإنتاج والاستهلاك المُضرة بالبيئة.

في هذا الصدد، استلهمت هذه الدول مجموعةً من الحلول التي تعتمد على الأدوات الاقتصادية والسياسية السائدة في الكثير من بلدان العالم، والتي اتخذت أشكالاً متعددة، قانونية ومالية وجبائية، اعتماداً على طبيعة البعد البيئي (الماء والهواء والتربة والنفايات ... إلخ)، ووفقاً لخصوصيات كل دولة. وتُعدّ الضرائب البيئية أحد الأشكال الرئيسة لهذه الأدوات الاقتصادية الموازية للبيئة. وقد تمّ تطبيقها

1 Mohammed Saddougui, "Les changements climatiques: le désaccord Nord-Sud," Centre Cadi Ayyad pour le développement & Morofuge, Série changements climatiques, vol. 1 (2018), p. 1.

فعلياً في عدد من مناطق العالم، ومنها بعض بلدان الاتحاد الأوروبي (السويد وفرنسا، وغيرهما)، وكذلك في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

تشمل هذه الأدوات الاقتصادية فرض ضرائب ورسوم التلويث على مصادر التلوث والنفايات، واعتماد نظام الكربون الذي يعني فرض ضريبة إضافية على سعر المنتجات التي تنطوي على احتمال التلويث⁽²⁾، وكذا تراخيص التلويث القابلة للتداول⁽³⁾. وتعود الجذور الأولى لفكرة الضريبة البيئية⁽⁴⁾ إلى أعمال آرثر سيسل بيغو Arthur Cecil Pigou (1877-1959) من خلال كتاباته حول اقتصاديات الرفاهية واستحدثاته مفهوم "العوامل الخارجية" Externalities. فقد قدم بيغو الأساس النظري الذي يمكن البناء عليه لتأسيس الضرائب البيئية الفعالة، من خلال اقتراحه لاستيعاب التكاليف الخارجية⁽⁵⁾.

للضرائب البيئية العديد من المزايا، مثل إمكانية تحقيق هدف بيئي محدد بتكلفة أقل، والدور التحفيزي الذي تؤدّيه من خلال نظرية إشارة السعر⁽⁶⁾ التي تُبنى على توجيه سلوك المستهلك نحو السلع والخدمات الصديقة للبيئة، وتشجيع الإنتاج والاستهلاك السليمين والمتّسمين بالكفاءة بيئياً⁽⁷⁾، من خلال التسعير الكامل للتكاليف.

إن كان الاستخدام الأوسع لأدوات السوق هو حجر الزاوية في السياسات البيئية الفعالة وذات الكفاءة الاقتصادية، فضلاً عن كونه شرطاً أساسياً لإطار التنمية المستدامة، فإن الاعتماد على الضرائب البيئية لتعديل سلوك الملوّثين، عادةً ما يصطدم بمعادلة، يكون طرفاها شروط التنمية الاقتصادية من جهة، ومسألة الحفاظ على البيئة من جهة أخرى⁽⁸⁾. والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى أنّ معظم الملوّثين الكبار عادةً ما يحاول استبعاد مختلف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة، بحجة أنها تمثل عبئاً كبرى أمام بلوغ الحد الأقصى من الأرباح.

منذ عام 1972، عندما أعلنت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن مبدأ "الملوِّث يدفع ثمن التلويث" (The Polluter Pays Principle)⁽⁹⁾، نُشر عدد كبير من الدراسات حول "الأدوات الاقتصادية"

2 الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية، دراسات في الأساليب: معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية (نيويورك: 1997)، ص 99.

3 الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحدة الاقتصاد والتجارة، شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، دليل الحسابات القومية، المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة - دليل عملي: دراسات في الطرق (نيويورك: 2004)، ص 170.

4 تسمى أيضاً الضريبة الخضراء أو الضريبة الإيكولوجية.

5 Arthur Cecil Pigou, *The Economics of Welfare* (London: MacMillan & Co, 1920).

6 تدفع نظرية إشارة السعر جميع الفاعلين الاقتصاديين (المنتجين والمستهلكين والمستثمرين) إلى ترشيد الموارد الطبيعية غير المتجددة، أو منخفضة الطاقة المتجددة أو التي يصعب تجديدها أو باهظة التكلفة، أو إعادة تدويرها.

7 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، معجم الإحصاءات، شوهد في 2023/1/1، في: <https://bit.ly/45Bj6CM>

8 OCDE, *Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE: Problèmes et stratégies* (Paris: 2001), accessed on 11/2/2023, at: <https://bit.ly/3WEw1PZ>

9 OECD, *Background Note: The Implementation of the Polluter Pays Principle* (Paris: 2022).

للسياسات البيئية، ومن ضمنها الضريبة في المقام الأول. وقد كان لإعادة صوغ مبدأ أن "الملوث يدفع ثمن التلويث"، خلال تسعينيات القرن الماضي، في إطار نظرية "الفائدة⁽¹⁰⁾ المزدوجة"، آثاراً في العديد من البلدان⁽¹¹⁾.

ومن خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالضرائب البيئية في عدد من بلدان العالم العربي، من بينها الأردن والمغرب وتونس على وجه الخصوص، يتضح أنها تنهج سياسات بيئية مندمجة، تهدف إلى وضع استراتيجيات واضحة واتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه. ولهذا الغرض، تبنت مجموعة من الحلول، تعتمد على الأدوات الاقتصادية والسياسية التي تتخذ أشكالاً متعددة؛ قانونية ومالية وجبائية، وفقاً لطبيعة البعد البيئي وخصوصيات كل دولة.

وعلى الرغم من أن تحقيق هدف الاستدامة يتم أيضاً عبر تشجيع مبادرات تسعير الكربون من خلال إرسال إشارات إلى المستثمرين، مفادها أن الاستثمارات منخفضة الكربون لها قيمة في عصرنا الحالي وستكون أكثر قيمة في المستقبل⁽¹²⁾، فإنه في غالبية الأحيان، يتم تفضيل الضريبة على تدابير خفض الكربون⁽¹³⁾، لكونها تتخّج موارد إضافية في خزينة الدولة⁽¹⁴⁾، واتخاذ إجراءات أخرى، من قبيل التشريعات الصارمة أو دعم الطاقة المتجددة.

في سياق يتّسم بترف القضايا المناخية في البلدان العربية وهشاشة الموارد المائية وتناقضات التوفيق بين ما هو مالي، وما هو بيئي، والأداء في قوانين المالية، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية: إلى أي حد ساهم تطبيق الضرائب الخضراء في بلدان العالم العربي وفعاليتها، خصوصاً في بلدان التجارب الثلاثة، الأردن والمغرب وتونس، في تعديل السلوك المضر بالبيئة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة وإرساءً لأسس اقتصاد أخضر، يستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الآن ذاته؟ من أجل ذلك، تتفرع من إشكالية الموضوع مجموعة من التساؤلات: إلى أي حد ساهمت الضريبة الخضراء في بلدان التجارب الثلاثة في تعديل السلوك الملوث؟ وهل نظام الضرائب البيئية المطبق فيها قادر على توفير الشروط

10 تقليدياً، يُدرج الخطاب الذي ينصّب على مفهوم العدالة الضريبية وتحليلها في إطار منظورين: منظور نظرية الربح الذي يعتبر أنّ التوزيع العادل للضريبة رهناً بما يحصل عليه دافع الضرائب من خدمات الدولة لقاء دفعه الضرائب؛ ومنظور يستند إلى مدى القدرة على المساهمة؛ إذ يعتبر أن توزيع الضريبة وفقاً لقدرة دافع الضرائب على تحمل العبء الضريبي من باب العدالة الضريبية. ينظر: Victor Larrouquère, "Critique et rethéorisation de la dichotomie entre théorie du bénéfice et théorie de la capacité contributive en matière de justice fiscale," Lex-Electronica.org, Dossier Spécial no. 26-2 (2021), p. 121, accessed on 11/9/2023, at: <https://bit.ly/44ZstKS>

11 Robert Hertzog, "Pourquoi la fiscalité de l'environnement ne prospère pas," *Gestion & Finances Publiques*, no. 2 (2021), p. 52.

12 World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2020* (Washington, DC: 2020), p. 15.

13 وفقاً للمعطيات التي يوفرها البنك الدولي عبر لوحة القيادة لتسعير الكربون، فإن تطبيق ضريبة الكربون في الدول العربية لا يزال مشروفاً مستقبلياً. للمزيد، ينظر:

The World Bank, "Carbon Pricing Dashboard," accessed on 31/12/2023, at: <https://shorturl.at/gkphO>

14 نزار هلوسة وبشار عماري، "تعزيز التكنولوجيا الخضراء في الدول العربية"، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023، شوهد في 2023/3/25، في: <https://bit.ly/3R0FW1t>

الضرورة لإرساء أسس تنمية اقتصادية خضراء والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر؟ وما السيناريوهات الممكنة لمستقبل الضريبة الخضراء في سياق عالمي يتّسم بالانقسامات الجيوسياسية المرتبطة بظاهرة التغيّرات المناخية؟ وهل تمّ تجاوز أوجه القصور التي تعترى تطبيق الضرائب الخضراء في ما يتعلق بالمبادئ والمعايير الضريبية التقليدية بتعويضها بالمزايا التي يتم الحصول عليها من خلال تأثير وظيفتها المعيارية التي تهدف إلى الحصول على خفض مهم في التلوّث؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات، تبرز أهمية دراسة الضريبة الخضراء، ليس لأنها توفر موارد مالية إضافية للدولة فحسب، بل لأنها تسمح بالتحكم في النتائج المختلفة التي تنتج من تفاعل الإنسان مع البيئة، والتنبؤ بها أيضاً. ومن ثمّ، يكمن الهدف من هذه الدراسة في إبراز دور الضريبة الخضراء في ترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآفاق المستقبلية في رسمها معالم التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر. كما ترمي إلى تكوين تصور عام عن الضريبة الخضراء في العالم العربي من خلال دراسة أفضى تُكْمَلُ مختلف الدراسات السابقة التي ينصبّ معظمها على دراسة الجباية البيئية على المستوى القطري.

وحتى تتسنى لنا الإحاطة الكافية بالموضوع، سنلجأ في هذه الدراسة إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لرصد مختلف الضرائب الخضراء المطبقة في كل من الأردن والمغرب وتونس، وتصنيفها وتوضيح الترابطات القائمة بينها والكشف عن أهدافها، وكذلك اعتماد المنهج المقارن لإبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين مختلف الضرائب المطبقة في البلدان العربية موضوع الدراسة، وإبراز مدى فعاليتها في إرساء دعائم سياسة بيئية ناجعة. لذلك سنقسّم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة: يتعلق الأول بالبعد الضريبي للسياسات البيئية في المغرب والأردن وتونس؛ ويعالج الثاني مدى فعالية الضريبة الخضراء في توطيد دعائم سياسة بيئية فعالة وذات كفاءة اقتصادية في الآن ذاته؛ أما الثالث فيتناول استشراف آفاق مستقبل الضرائب البيئية في التجارب الثلاث.

أولاً: آليات حماية البيئة بين التشريع والأدوات الاقتصادية

1. الأدوات الاقتصادية بين الفعالية البيئية والنجاعة الاقتصادية

إن التشريع هو الأداة الرئيسة لحماية البيئة. ومع تزايد الاهتمام بالمجال البيئي والتغيرات المناخية، أثير العديد من الأسئلة بشأن نجاعة هذا التوجّه من الاقتصاديين الذين دعوا إلى استخدام الأدوات الاقتصادية بوصفها عنصراً مُكْمَلًا للنظام التشريعي، أو بديلاً منه، لحماية البيئة وضمان جودتها. وقد انبثق هذا التوجه من رؤية متعدّدة التخصصات، تبنتها لجنة برونتلاند في تقريرها "مستقبلنا

المشترك⁽¹⁵⁾ الذي كشفت فيه عن الأسباب الحقيقية للتدهور البيئي، وحاولت فهم الترابط بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي. وقد أوصت بانتهاج سياسات مدمجة، تأخذ في الحسبان هذه الأبعاد كلها، وتضع استراتيجيات تركز على تحديد أهداف بيئية واضحة، وقوانين ومعايير لضمان تنمية مستدامة، وتتخذ إجراءات تحفيزية لذلك؛ هذا فضلاً عن الاستخدام الفعال للأدوات الاقتصادية، في موازاة أنظمة ذات بعد استشاري تنطوي على تقييم الأثر البيئي⁽¹⁶⁾.

الأدوات الاقتصادية في مفهومها الشامل، هي أدوات جديدة نسبياً، وتتخذ شكل الضرائب أو الإعانات، يكون الغرض منها توفير حوافز تجعل الملوّثين يُغيّرون سلوكهم باستبعاد الإمعان في استخدام مصادر التلوث، ودعم التكنولوجيا التي تستخدم الطاقة المتجددة لتشجيع تطبيقها على نطاق واسع⁽¹⁷⁾. وقد أوصت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول الأعضاء فيها بالاستخدام المكثف للأدوات الاقتصادية لتدبير مستدام وفعال اقتصادياً للموارد البيئية، ولما لها من دور في استيعاب تكاليف مقاومة التلوث⁽¹⁸⁾. ويتم تصنيف الأدوات الاقتصادية إلى رخص أو تصاريح تستند إلى الإدارة المستدامة والفعالة اقتصادياً للموارد البيئية، وبشكل خاص، استيعاب تكاليف منع التلوث ومكافحته وتحمل تكاليف الأضرار التي يُحدثها⁽¹⁹⁾.

كما أن الاختيار الأمثل لهذه الأدوات الاقتصادية، يتطلب الاستجابة إلى مجموعة من المعايير، أهمها فعاليتها البيئية التي يُحددها في المقام الأول، مدى استجابة الملوّثين ونجاعتها الاقتصادية التي تتجسّد في التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية، وقدرتها على التقليل إلى أدنى حد من التكلفة الاقتصادية للامتثال لمتطلبات حماية البيئة، وأوجه الإنصاف فيها تبعاً لنوعيتها، فضلاً عن سهولة تنفيذها ومقبوليتها التي تتطلب نوعاً من اليقين والاستقرار في الزمن في ما يتعلق بعناصرها الأساسية⁽²⁰⁾.

2. التآويل المفاهيمي للضرائب البيئية

يتميز مصطلح الضريبة البيئية بالحركية المفهومية التي تجعل الإلمام به صعباً؛ وهذا ما يفسر الافتقار إلى الوحدة المفاهيمية للضرائب البيئية وصعوبة إعطائها تعريفاً موحدًا. ويتضح هذا من خلال توظيف مجموعة

15 World Commission on Environment and Development, "Our Common Future (Brundtland Report)," *Report of the World Commission on Environment and Development*, accessed on 11/12/2023, at: <https://t.ly/6k7j>

وقد أصبحت منذئذ هذه الوثيقة بمنزلة المرجع الرئيس لمفهوم التنمية المستدامة.

16 Ibid.

17 Elli Louka, *International Environmental Law: Fairness, Effectiveness and World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 26.

18 OECD, "An OECD Framework for Effective and Efficient Environmental Policies," *Meeting of the Environment Policy Committee (EPOC) at Ministerial Level Environment and Global Competitiveness*, 28-29/4/2008, accessed on 31/12/2023, at: <https://shorturl.at/frT27>

19 Thomas H. Tietenberg, "Economic Instruments for Environmental Regulation," *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 6, no. 1 (Spring 1990), pp. 17-33.

20 OECD, *Recommandation du Conseil relative à l'utilisation des instruments économiques dans les politiques de l'environnement* (Paris: 2022), pp. 6 et s.

من المفاهيم المتقاربة في معانيها إلى حد الترادف؛ ويتعلق الأمر بالضريبة الخضراء والضريبة البيئية والضريبة الإيكولوجية. ويوجد هذا الاختلاف تبريره في نقل هذه المفاهيم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، خصوصًا من الإنكليزية؛ Green Taxation, Ecological Taxation, Environmental Taxation.

إلى جانب هذا، نجد أن جلّ التعاريف يُوظف هذه المفاهيم من دون التمييز بينها، ويعتبرها من باب الترادف. وفي المقابل، نجد جانبًا من الفقه القانوني يعتبر أن الضريبة الخضراء والضريبة البيئية مفهومان مترادفان، لكنهما يختلفان عن مفهوم الضريبة الإيكولوجية. فالفئة الأولى ترى أن الضريبة البيئية تستهدف الأنشطة والمنتجات الضارة بالبيئة (النقل والطاقة واستهلاك المياه...). أما الفئة الثانية، فتري أن الضرائب الإيكولوجية تتضمن الضرائب التي تستوفي المعايير التي يقتضيها "مبدأ الملوث يدفع ثمن التلوث"، ولا سيما "نظرية العوامل الخارجية السلبية". بكيفية أخرى، يتم تحديد الضريبة الخضراء، أو الضريبة البيئية، بناءً على وعائها الذي يتضمن عنصرًا يتعلق بالتلوث. أما الضريبة الإيكولوجية، فيتم تحديدها، إضافة إلى ذلك، بتحديد الغرض منها، والمتمثل في تحقيق مبدأ الملوث يدفع ثمن التلوث؛ ما يعني أنها مرادف لـ "ضريبة بيغو"⁽²¹⁾.

و غالبًا ما يتم التوافق على مفهوم الضريبة البيئية⁽²²⁾ باعتباره الأكثر دقةً وتداولًا في الأدبيات العلمية، باعتقاد مجموعة من التعاريف، على رأسها التعريف الذي يستند إلى الوعاء، والذي أوردته مديرية المفوضية الأوروبية أوروبستات (Eurostat)، والذي يعدّ متوافقًا مع مفاهيم المحاسبة الاقتصادية: "الضرائب البيئية تتضمن مختلف الضرائب التي يكون وعائها عبارةً عن وحدة مادية (أو قيمة بديلة للوحدة المادية) لشيء له تأثير سلبي خاص في البيئة وحتمي"⁽²³⁾. ويتطابق هذا التعريف تقريبًا مع التعريف الذي أوردته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "مجموع الضرائب والرسوم والإتاوات التي يتكوّن وعائها من عنصر ملوث، أو بصفة عامة، من منتج أو خدمة تضر بالبيئة، أو تؤدي إلى فرض ضريبة على الموارد الطبيعية"⁽²⁴⁾.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن الضريبة البيئية تمارس تأثيرًا مرغوبًا فيه في البيئة، ومن ثمّ، يتمشى تعريفها وتعريف الضريبة عمومًا، باعتبارها اقتطاعًا إجباريًا للمساهمة في التكاليف العامة، وذلك باعتبار البيئة تُدرج ضمن التكاليف العامة⁽²⁵⁾.

21 Sylvie Schmitt, "Fiscalité environnementale," *Techniques de l'Ingénieur*, 10/11/2020, accessed on 28/12/2023, at: <https://bit.ly/3Hgkv6E>

22 يجد توظيف مصطلح الضريبة الخضراء في هذا البحث تبريره في كون عدد قليل من الضرائب جرى إنشاؤه خصوصًا للأغراض البيئية؛ إذ يقتصر المشرع في الكثير من الأحيان على عملية "التخضير"، أي بدمجه عنصرًا بيئيًا في النظام الضريبي القائم.

23 نقلًا عن: Hertzog, p. 53.

24 Ibid.

25 لستر ر. براون وكريستوفر فلاغن وساندرا يوستل، إنقاذ الكوكب: كيف نبني نظامًا اقتصاديًا عالميًا متواصلًا بيئيًا؟ ترجمة سيد رمضان هداة (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1995)، ص 132؛ نقلًا عن: عمرو محمد السيد الشاوي، "تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة؛ دراسة حالة مصر"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 49 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 395.

تشير الأدبيات الاقتصادية في هذا المضمار إلى أن مزايا الضرائب البيئية تكمن في كونها ضرائب منخفضة التكلفة ومرنة ودينامية؛ لأنها يمكن أن تحقق إيرادات مهمة ضمن النظام الضريبي، وتسهم إيجابياً في عملية توزيع الدخل، وتمثل نموذجاً لانطباق فكرة "العوائد المزدوجة"⁽²⁶⁾ (Double-Dividende)، وهي فكرة تشير إلى تحقيق هدفين في الآن ذاته، من خلال تحسين النوعية عن طريق إحداث الضريبة البيئية أو الرفع من قيمتها (العائد الأول)، والارتقاء بالرفاه الاجتماعي بتقليص التفاوتات الناتجة من الجانب الآخر من النظام الضريبي (العائد الثاني)⁽²⁷⁾.

وتعتبر الضرائب البيئية أحد الأشكال الرئيسة للأدوات الاقتصادية الموازية للبيئة، وتكتسي أهمية كبرى في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، بفضل الوعي المتنامي لدى الرأي العام وحكوماتها بضرورة وضع سياسات عمومية تشمل برامجها حماية البيئة⁽²⁸⁾.

وتتجسد تلك الأهمية في النسبة المئوية للضرائب البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. فعلى سبيل المثال، يمثل الجدول (1) النسبة المئوية للضرائب البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الجدول (1): النسبة المئوية للضرائب البيئية في الناتج الخام

| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (المجموع) | إيطاليا | فرنسا | المملكة المتحدة | ألمانيا | اليابان | الولايات المتحدة الأمريكية | البلد |
|---|---------|-------|-----------------|---------|---------|----------------------------|---|
| 1.40 | 3.05 | 2.28 | 1.99 | 1.60 | 1.27 | 0.62 | الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية) |

المصدر:

OECD data, "Environmental tax," accessed on 28/5/2023, at: <https://bit.ly/3RqBeKE>

26 حمدي أحمد علي الهنداوي، "الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مج 3، العدد 3، ج 4 (تموز/ يوليو 2022)، ص 99.

27 Mireille Chiroleu-Assouline & Mouez Fodha, "Verdissement de la fiscalité: À qui profite le double dividende?" *Revue de l'OFCE*, no. 116 (2011), pp. 17-25.

28 Gilles Rotillon, "La fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement?" *Regards croisés sur l'économie*, no. 1 (2007), p. 108.

على غرار الدول المتقدمة، تشكل الضريبة البيئية إحدى الطرائق التي تستعملها الحكومات والدول العربية للحدّ من إنتاج الملوثات البيئية والتأثير في السلوك المضر بها. ونجد من بينها المغرب والأردن وتونس؛ إذ تُفرض الضرائب على المنتوجات الملوّثة، مثل الوقود والأسمدة والمبيدات وغيرها، مع اعتماد التوزيع غير العادل للعبء الضريبي من خلال منح امتيازات ضريبية للمواد الصديقة للبيئة واستبعاد المواد الملوّثة، فضلاً عن فرض إتاوات على مختلف عمليات الاستغلال والاستعمال⁽²⁹⁾، كما هي الحال بالنسبة إلى استعمال الماء واستغلال المناجم⁽³⁰⁾. ويتم استخدام الأدوات الاقتصادية في البلدان العربية الثلاثة في إطار "خطط العمل الوطنية" (National Action Plans)، بهدف تحقيق وضع بيئي جيد. ولتقييم مدى أهمية الأدوات الاقتصادية في هذه الدول، نعرض لمختلف الأدوات المستخدمة في الجدول (2)⁽³¹⁾:

الجدول (2): الأدوات الاقتصادية بحسب أهميتها في بلدان التجارب الثلاثة

| المجموع | أدوات تقنية | أدوات اقتصادية | أدوات سياسية | أدوات مؤسسية | أدوات قانونية | البلد |
|---------|-------------|----------------|--------------|--------------|---------------|----------------|
| 55 | 23 | 6 | 7 | 11 | 8 | الأردن |
| 49 | 19 | 9 | 2 | 11 | 8 | المغرب |
| 75 | 28 | 0 | 25 | 0 | 22 | تونس |
| 179 | 70 | 15 | 34 | 22 | 38 | المجموع |
| 100 | 39.1 | 8.3 | 18.9 | 12.2 | 21.2 | النسبة المئوية |

المصدر:

Programme des Nations Unies pour l'Environnement/ Plan d'Action pour la Méditerranée & Plan Bleu, p. 303.

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2)، يتضح أن الأدوات المفضلة في هذه البلدان ذات طبيعة تقنية، وتمثل نسبة 39.1 في المئة. أما الأدوات الاقتصادية، فعلى الرغم من التشجيع والتحفيز الذي حظيت بهما من لدن أصحاب القرار، من خلال إبراز جوانبها الإيجابية في التدبير الأمثل للمجال البيئي، وما تنطوي عليه من فوائد اقتصادية واجتماعية، فإنها تبقى دون مستوى الطموحات والأهداف المتوقعة. وما نسبة 8.3 في المئة التي تمثلها ضمن مختلف الأدوات سوى دليل واضح على أن اللجوء إلى الضرائب البيئية في البلدان العربية الثلاثة لا يزال ضعيفاً.

29 ينبغي التمييز بين الضريبة والرسم والتعريفية: فالضريبة تُفرض بقانون يصدر عن السلطة التشريعية، تُدفع للمشاركة في النفقات العامة للدولة، من دون أن يحصل الملمّم بدفعها على خدمة خاصة في مقابل مبلغها. أما الرسم، وإن كان يشبه الضريبة في كونه يُدفع نقداً وبكيفية إجبارية، فإن الفرد يحصل على منفعة خاصة عند أدائه. في حين التعريفية أو الإتاوة فريضة مالية إجبارية، مثلها مثل الضريبة والرسم، وهي تؤدى مرة واحدة في مقابل منفعة خاصة نتيجة قيام الدولة بعمل يستفيد منه الملمّم.

30 Louka, pp. 25-26.

31 البيانات مستخرجة من الإحصاءات الخاصة بالأدوات السياسية المصنفة بحسب نوع خطط العمل الوطنية (NAP) لبعض دول البحر الأبيض المتوسط.

غالبًا ما يكون للتدابير الضريبية التي يتم اتخاذها أبعادًا استراتيجية ترتبط بالممارسات، حيث يتم وضعها للتأثير في سلوك السكان والفاعلين الاقتصاديين، من خلال طابعها التحفيزي أو المثبط، فهي إما "ضرائب رادعة"، تهدف إلى تخفيف الضغط الذي يخلقه نشاط ما دون حظه بالكامل، وإما "ضرائب محفزة"، تهدف - على العكس من ذلك - إلى دعم عمليات التغيير التي يتأثر بها الفاعلون الاقتصاديون في سلوكهم من خلال تبني ممارسات إيجابية لحماية البيئة⁽³²⁾.

ثانيًا: الضرائب الخضراء بين متطلبات التنمية المستدامة وتحديات المردودية المالية

1. الضرائب الخضراء في التجارب الثلاث: المغرب والأردن وتونس

إن الضرائب البيئية متعددة، ويرتبط تصنيفها ارتباطًا وثيقًا بمجالات حماية البيئة والحفاظ عليها. وإذا كان مختلف دول العالم قد طور عددًا من الضرائب البيئية، فإن أهم التصنيفات ركزت على أربع فئات رئيسية من الضرائب الخضراء، تنصب على الطاقة والنقل والتلوث والموارد⁽³³⁾.

في هذا الإطار، يرى محمد بلجين وآخرون أنه إذا كانت الضرائب البيئية متعددة، فإن تصنيفها وفق أهدافها يجعلها تُدرج ضمن الفئات الأربع التالية: الضرائب الهادفة إلى الحد من النفايات والانبعاثات الملوثة، مثل الضرائب على الكربون⁽³⁴⁾ واستهلاك الطاقة والضرائب المحفزة على إعادة التدوير، من قبيل الضرائب المطبقة على نفايات البطاريات والضرائب الهادفة إلى حماية الموارد الطبيعية، ومنها على سبيل المثال، ضرائب التنقيب عن المياه وصيد الأسماك والحيوانات، وضرائب أخرى تتمثل في الضرائب البيئية على السياحة وحوافز الأبنية الخضراء وغيرها⁽³⁵⁾.

تتوافر تشريعات الدول العربية الثلاث، الأردن وتونس والمغرب، على ترسانة ثرية من القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة ومراقبتها، إلى جانب أنظمة ذات بعد استشرافي تنطوي على تقييم الأثر البيئي، وتحث على القيام بمجموعة من التدابير، خدمةً للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. غير أن تضمّنها

32 Programme des Nations Unies pour l'Environnement/ Plan d'Action pour la Méditerranée et Plan Bleu (2020), *État de l'Environnement et du Développement en Méditerranée* (Nairobi: 2020), p. 203.

33 *Environmental taxes: A Statistical Guide, Methods and Nomenclatures in Economy and Finance* (Luxembourg: Eurostat, 2001), p. 12.

34 تعدّ الضريبة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (وتسمى بضريبة الكربون Carbon Tax) الأكثر انتشارًا وأهميةً بسبب خطورة هذه الانبعاثات على المناخ ودورها في ظاهرة الاحتباس الحراري.

35 Mehmet H. Bilgin et al. (eds.), *Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship*, Proceedings of the 17th Eurasia Business and Economics Society Conference (New York: Springer International Publishing, 2017), pp. 267, 280.

التدابير الجبائية يبقى قليلاً لاعتبارات ذاتية وموضوعية. وبالاطلاع على مختلف التشريعات الضريبية للتجارب الثلاث، يتضح أنها اتخذت خلال العشر سنوات الأخيرة مجموعةً من الخطوات لتشجيع ممارسات أكثر استدامة، والحدّ من الآثار البيئية السلبية للنشاط الاقتصادي، من خلال سياسات الضرائب البيئية. ويبرز الجدول (3) أهم الضرائب البيئية التي تم تطبيقها في البلدان الثلاثة لكبح جماح الملوّثين، ومدى التزامها بتطبيق أنظمة تسعير الكربون، لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في التجارب الثلاث.

الجدول (3): أهم الإجراءات الضريبية الخضراء والالتزامات بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأردن وتونس والمغرب

| الأردن | تونس | المغرب | البلد |
|-------------|-------------|-------------|--|
| 278 11.148 | 964 12.262 | 584 37.076 | عدد السكان |
| الأعوام | | | نوع الضريبة |
| 2018 | 2020 | 2016 | الضريبة على الأكياس البلاستيكية |
| 2010 | 2016 | 2014 | الضريبة على المحروقات |
| 2013 | 2014 | 2014 | إصلاح إعانات دعم الوقود والكهرباء |
| نعم | نعم | نعم | تحفيزات ضريبية لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة ⁽³⁶⁾ وخفض استهلاك الطاقة |
| 14 في المئة | 41 في المئة | 42 في المئة | توقيع اتفاقية باريس للمناخ والالتزام بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسب مختلفة في أفق عام 2030 عن مستويات عام 2010، ويتم تعديلها كل 5 سنوات |
| 26 MtCO2 | 32 MtCO2 | 71 MtCO2 | كمية الانبعاثات من الكربون ⁽³⁷⁾ (Mtco2 مليون طن ما يعادل ثاني أكسيد الكربون) |

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects 2019, vol. II: Demographic Profiles* (New York: 2019), pp. 213; Najib Saab (ed.), *Arab Environment In 10 Years* (Beirut: Arab Forum for Environment and Development, 2017), p. 3A; The Global Carbon Project, "Global Carbone Atlas," accessed on 18/3/2023, at: <https://bit.ly/42by3Z5>

36 يعدّ المغرب من البلدان الرائدة والأكثر طموحاً في هذا المجال، فهو يهدف إلى بلوغ 52 في المئة من الطاقة النظيفة في أفق عام 2030؛ كما حددت المملكة الأردنية وتونس، إلى جانب دول عربية أخرى، أهدافاً طموحة تتجاوز نسبة 20 في المئة. إضافة إلى ذلك، وضع كل من المغرب والأردن استراتيجيات للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، باتخاذ مجموعة من التدابير التنظيمية والحوافز لتسهيل هذا التحول.

37 تقاس كمية الانبعاثات من الكربون بالمليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

في حالة التجربة المغربية، شكل دستور عام 2011 نقلة نوعية من خلال ترسيم التنمية المستدامة وتكريسها دستورياً حقاً من حقوق المواطنين، والسهر على تبني توجهات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من مختلف المستويات الترابية. غير أن نهج سياسة تنمية مستدامة يبقى رهيناً بالقدرة على تعبئة الموارد الضرورية من خلال تقوية الآليات الاقتصادية والمالية للتمكن من تنفيذ سياسة ضريبية بيئية. وقد انخرط الفاعل السياسي المغربي في مختلف المشاريع التي تستهدف حماية البيئة من خلال صوغ استراتيجية شاملة لحماية البيئة وفق منهج مبتكر، يقوم على التحليل الاقتصادي لتدهور البيئة، وعلى اختيار أهداف الجودة متوسطة المدى وطويلة المدى⁽³⁸⁾.

وقد جرى تجسيد هذا التوجه من خلال اعتماد المغرب القانون الإطار الذي يعتبر بمنزلة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة⁽³⁹⁾، والذي تنص مقتضياته على "إحداث نظام جبائي بيئي يتكوّن من رسوم إيكولوجية وتعريفات تفرض على الأنشطة المتّسمة بارتفاع مستوى التلوّث واستهلاك الموارد الطبيعية. ويمكن تطبيق هذه الرسوم والتعريفات على كل سلوك فردي أو جماعي يتّسم بإلحاق الضرر بالبيئة، ويخلّ بمبادئ وقواعد التنمية المستدامة"⁽⁴⁰⁾. كما تتضمن، إلى جانب التدابير التحفيزية المالية، تدابير تحفيزيةً جبائيةً مخصصة لتشجيع تمويل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، تهمّ على وجه الخصوص الإعانات والإعفاءات الجزئية أو الشاملة من التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب، مع إخضاع هذه التحفيّزات الممنوحة من طرف الدولة للمتابعة والمراقبة والمحاسبة⁽⁴¹⁾.

يُدرّك صانعو القرار في المغرب أن اتخاذ الضرائب أداةً للسياسة البيئية عملية معقدة؛ لأنها لا تتناسب بالضرورة مع الهدف التقليدي لأي نظام ضريبي يتمثل في تحصيل الموارد لمصلحة الخزينة العامة. فالضرائب البيئية، إضافة إلى ذلك، تهدف إلى التأثير في السلوك الملوّث من خلال توجيه عوامل الإنتاج والاستهلاك نحو سوق مستدامة⁽⁴²⁾. ولتحقيق ذلك، تتضمن الاستراتيجية التدابير الضريبية الآتية:

أ. إدماج الضرائب الإيكولوجية في الخدمات الحكومية وخدمات الشركات؛

38 Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) & Organisation des Nations Unies pour l'éducation, La science et la culture (UNESCO), *Stratégie nationale pour la protection de l'environnement et le développement durable*, PNUD/MOR/90/001, Rapport final FMR/SC/ECO/95/225 (1995).

39 "القانون الإطار رقم 99-12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة"، *الجريدة الرسمية* (المغرب)، العدد 6240، 2014/3/20.

40 المرجع نفسه، المادة 30.

41 المرجع نفسه، المادة 18.

42 وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة في المغرب، *الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030* (الرباط: 2017)، ص 30 وما يليها، شوهد في 2023/3/20، في: <https://bit.ly/3qfdjm4>

ب. إعادة هيكلة الضرائب القائمة بطريقة ملائمة للبيئة والقضاء على التشوهات الضارة بالبيئة؛

ج. إجراء عرض للنظام الضريبي في ما يتعلق بمساهمته في التنمية المستدامة.

وقد وضع المغرب سياسات عمومية تروم ترسيخ مبدأ الاستدامة بإدراج مجموعة من الإصلاحات لمناسبة إصدار القانون المالي برسم عام 2020، وتهدف، على وجه الخصوص، إلى "الحذف الكلي للدعم المخصص للمحروقات حتى يتسنى التخفيف من آثار انبعاثات الغازات المتسببة في الانحباس الحراري⁽⁴³⁾؛ والشروع في إصلاح النظام الضريبي، مع استكشاف أفضل للسبل الممكنة لإدراج آليات مناسبة للضريبة الخضراء في أفق ترشيد استهلاك الطاقة وخلق إطار محفز لتنمية الاستثمارات في الطاقات المتجددة"⁽⁴⁴⁾.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الفاعلون السياسيون في هذا الاتجاه، فإن متوسط نسبة إيرادات الضرائب البيئية تبقى متواضعة، حيث لا تتجاوز 3 في المئة من إجمالي الإيرادات الضريبية في المغرب. ويتضح هذا من خلال البيانات الآتية.

بالتركيز على الطاقة والنقل، من حيث هما مصدران رئيسان للتلوث البيئي، فإن نسبة الضرائب البيئية في المغرب لا تتجاوز 0.22 في المئة من الناتج المحلي الخام بالنسبة إلى الطاقة (بما فيها الفيول الخاص بالنقل)، و0.1 في المئة بالنسبة إلى النقل (باستثناء الفيول الخاص بالنقل)، كما يوضح الشكل (2).

أما في ما يتعلق بالتجربة التونسية، فقد انطلقت فيها التشريعات البيئية منذ عام 1988؛ إذ نصّت دساتيرها الحديثة على الدور المحوري للدولة في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة التي تتعلق أساسًا بالمجالات البيئية والموارد الطبيعية ومنوال التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما نصّت على ضمان بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وتوفير الوسائل الكفيلة للقضاء على التلوث، غير أن تشعب المادة البيئية جعل النصوص القانونية التي صدرت منذ ذلك التاريخ، وعلى أهميتها، متضاربة في بعض الأحيان، ويغيب التنسيق بينها، ولا يمكن تجميعها بسهولة⁽⁴⁵⁾. وهذا يؤدي إلى القول إن التشريع الضريبي البيئي التونسي يعرف تطورًا خجولًا، لكونه يقتصر على مجموعة من الآليات التقليدية التي تعتمد على التخفيضات الضريبية لحماية البيئة بسبب أهمية تكاليف هذه السياسة.

43 تجدر الإشارة إلى أن البلدان الثلاثة المدروسة: المغرب والأردن وتونس، على غرار عدد من البلدان الأخرى، شرعت في إصلاح إعانات دعم الوقود والكهرباء بين عامي 2012 و2014، وهو اتجاه تزايد منذ منتصف عام 2014، مع هبوط الأسعار العالمية للنفط والسلع الاستهلاكية. فقد ألغى المغرب في كانون الثاني/يناير 2014 إعانات الدعم كلها للبنزين والوقود الصناعي، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ألغى الأردن إعانات الدعم كلها للمنتوجات النفطية المحلية، وربط أسعارها المحلية بأسعار الأسواق العالمية من خلال مراجعة شهرية، ووضع في عام 2013، خطة خماسية لإصلاح أسعار الكهرباء. أما تونس، فقد أطلقت في كانون الثاني/يناير 2014 برنامجًا إصلاحيًا يهدف إلى إلغاء إعانات دعم الكهرباء المنتجة كلها بحلول عام 2021. للمزيد، ينظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة: التقرير الإقليمي لإطار التتبع العالمي (بيروت: 2018)، ص 146 وما يليها.

44 وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب، التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2020 (الرباط: 2020)، ص 66-67.

45 وحيد فرشيش، "حقوق الأجيال القادمة في تونس"، المفكرة القانونية (2015)، شوهده في 2023/3/14، في: <https://bit.ly/45x2Dzk>

الشكل (1): نسبة إيرادات الضرائب البيئية في إجمالي الإيرادات الضريبية في المغرب (2008-2019)



المصدر:

CEICdata, "Morocco Total Environment: Tax Revenue: % of Total Environmental Related Tax Revenue: Resources from 2000 to 2019," accessed on 31/12/2023, at: <https://shorturl.at/bcoy6>

الشكل (2): نسبة الضرائب البيئية في الناتج المحلي الخام في المغرب*



المصدر:

IMF Climate Change Dashboard, "Country Data," accessed on 26/3/2023, at: <https://shorturl.at/mGTUZ>

* الطاقة (بما فيها الفيول الخاص بالنقل)، والنقل (باستثناء الفيول الخاص بالنقل).

وعلى الرغم من أن السياسة الوطنية البيئية التونسية ما زالت تفتقد الانسجام، فإنها تضع الاقتصاد الأخضر في صلب توجهاتها من خلال مجموعة من المبادئ، أبرزها الحد من أسباب الأثر السلبي لتغير المناخ واعتماد التنمية المندمجة. ولتجسيدها على أرض الواقع، فهي تبشر بمجموعة من الإصلاحات الضريبية التي تساهم في اعتماد استراتيجيات تقليل كمية النفايات ومكافحة التلوث البيئي من خلال مراجعة أسعار بعض الضرائب⁽⁴⁶⁾ وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين الذين ترتبط أنشطتهم بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ودعمهم ماليًا في شكل إعفاءات ضريبية وخصم الفوائد على القروض من إصدارات السندات الخضراء، وعلى إصدارات السندات المسؤولة اجتماعيًا، وإصدارات السندات المستدامة على النحو الذي تحدده المراسيم التنظيمية الجاري بها العمل⁽⁴⁷⁾. كما تعتمد على الحوافز الضريبية، مثل خفض الضريبة على القيمة المضافة لتغيير سلوك المتعاملين في المجال التجاري، بتحسين التكاليف والأسعار لمبيعات المنتجات والخدمات الأكثر كفاءة من الناحيتين البيئية والمستدامة⁽⁴⁸⁾.

إن السياسة التي تنهجها تونس في مجملها لبلوغ الاقتصاد الأخضر تُطبّق آليات السياسة الاقتصادية البيئية من خلال الامتيازات الجمركية⁽⁴⁹⁾ والإعفاءات والتحفيزات الضريبية التي دأب المشرع التونسي على منحها للهيئات والمؤسسات التي تقوم بالاستثمارات المستدامة⁽⁵⁰⁾.

وفقًا للإحصاءات التي توفرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن مختلف المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد التونسي وماليتها، فإن نسبة إيرادات الضرائب البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية عرفت تغيرات بين عامي 2008 و2019، وبلغت أقصاها في عام 2016، وأدناها في عام 2011. وقد بلغ متوسط الإيرادات من الضرائب البيئية بين عامي 2008 و2019 في تونس ما يقارب 4.64 في المئة من إجمالي الإيرادات الضريبية. ويمثل الشكل (3) نسبة إيرادات الضرائب البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة المذكورة.

أما بالنسبة إلى الطاقة والنقل، من حيث هما مصدران رئيسان للتلوث البيئي، فإن نسبة الضرائب البيئية في تونس لا تتجاوز 0.6 في المئة من الناتج المحلي الخام Gross Domestic Product GDP بالنسبة إلى الطاقة (بما فيها الفيول الخاص بالنقل) و0.81 في المئة بالنسبة إلى النقل (باستثناء الفيول الخاص بالنقل)، وذلك بين عامي 2015 و2019، كما يوضحه الشكل (4).

46 ينظر على سبيل المثال: المادة 32 من المرسوم رقم 21 لسنة 2021، مؤرخ في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2021، يتعلق بقانون المالية لعام 2022، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2021/12/28، ص 3263، شوهد في 2023/12/10، في: <https://bit.ly/3S3kOH1>؛ وتجدر الإشارة إلى أن القيام بمثل هذه الإصلاحات يتسم بالبطء، وخير مثال على هذا هو أن هذا الخفض في السعر الضريبي جاء ليعوّض السعر السابق الذي تم اعتماده سنة برسم السنة المالية لعام 2002، أي بعد مرور 20 عامًا.

47 Nejiba Zaier, "Tunisie: La loi de finances 2022, donne-t-elle le "la" à l'économie verte?" *Leaders*, 2/1/2022, accessed on 14/3/2023, at: <https://bit.ly/45wevS5>

48 Ibid.

49 مثلاً، تم برسم السنة المالية لعام 2022 خفض الرسوم الجمركية على استيراد الاقنات الشمسية والسيارات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي، يُنظر: المادة 31 من المرسوم رقم 21 لسنة 2021، مؤرخ في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2021، يتعلق بقانون المالية لعام 2022، ص 3263.

50 Leila Chikhaoui, *L'environnement: Aspects financiers* (Tunis: Centre de Publication Universitaire, 1999), p. 266.

الشكل (3): نسبة إيرادات الضرائب البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية في تونس



المصدر:

CEICdata, "Tunisia Total Environment: Tax Revenue: % of Total Environmental Related Tax Revenue: Resources from 2000 to 2019," accessed on 31/12/2023, at: <https://shorturl.at/fCGOQ>

الشكل (4): نسبة الضرائب البيئية في الناتج المحلي الخام في تونس*



المصدر:

IMF Climate Change Dashboard, "Country Data," accessed on 26/3/2023, at: <https://shorturl.at/mGTUZ>

* الطاقة (بما فيها الفيول الخاص بالنقل)، والنقل (باستثناء الفيول الخاص بالنقل).

لا يشكل الأردن استثناءً في هذا الاتجاه بلوغ أهداف التنمية المستدامة. فمن خلال البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي الذي تم إقراره، يتبين أن مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي ينفجها، تتضمن سياسات وإجراءات ومشاريع تتلاءم وأهداف التنمية المستدامة، وأهم محرركاتها البيئة المستدامة من خلال الممارسات المستدامة للتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر وتحسين استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها⁽⁵¹⁾.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الفاعل السياسي الأردني كان قد أظهر توجّساً من تخضير نظامه الضريبي، وأقرّ بصعوبة تطبيقه، كما هي الحال في البلدان الأوروبية، وذريعته في ذلك "أن مبدأ الملوّث يدفع، أحد مبادئ القانون الدولي البيئي، قامت عليه تشريعات الاتحاد الأوروبي الدولية، وينطلق من وجود هذه الضرائب، وهو مبدأ غير موجود في التشريع البيئي الأردني، كما أنه يتعارض مع بنود التعويض عن الضرر في القانون المدني الأردني"⁽⁵²⁾. وهذا ما جعل التشريع الضريبي الأردني يخلو من الضرائب البيئية، والحوافز الضريبية خجولة، حيث نجدها تقتصر على إعفاء أجهزة ومعدّات صديقة للبيئة من الضريبة الجمركية وإخضاعها لضريبة المبيعات بنسبة صفر⁽⁵³⁾.

ينهج الأردن سياسات مرتبطة بالمشاريع الخضراء، تعتمد على الأدوات الاقتصادية في شكل حوافز ضريبية، من قبيل التخفيضات والإعفاءات الضريبية. ويبدو تأثير السياسات المالية في السوق واضحاً، خاصة بعد الإدخال الناجح للسيارات الهجينة والكهربائية؛ إذ ساعدت حزمة من الإعفاءات الضريبية في السيارات الأنظف، وفرض رسوم أكبر على السيارات ذات الانبعاثات الأعلى، في زيادة عدد السيارات الهجينة والكهربائية في الأردن إلى نصف تلك المسجلة حديثاً. وقد أعفت الحكومة الأردنية المركبات الكهربائية من الضرائب والرسوم الجمركية بين عامي 2015 و2019. ونتيجة لذلك، زاد استخدام السيارات الكهربائية خلال تلك الفترة⁽⁵⁴⁾.

2. تعزيز دور الضرائب البيئية مرتبط بتسعير الكربون

يتمحور التّأصيل المفاهيمي لتسعير الكربون حول تحديد سعر انبعاثات الغازات الدفيئة وخلق حافز لتقليل هذه الانبعاثات. وتستند ضريبة الكربون إلى مبدأ "الملوّث يدفع ثمن التلوّث"، ويتم تطبيقها في شكل ضريبة كربون، أو التزام بشراء تصاريح التلوّث.

51 وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي: أولويات (2023-2025) (عمان: 2022)، شوهد في 2023/3/18، في: <https://bit.ly/42fRHmO>

52 فرح عطيات، "الضرائب الخضراء" ... استحالة تطبيقها لعدم توفر شبكات ووسائل نقل عام حديثة"، الغد، 2015/7/5، شوهد في 2023/12/30، في: <https://bit.ly/3RJRgsK>

53 إبراهيم كامل الشوابكة، "دور القوانين الضريبية (الجبائية) في الحد من التلوّث البيئي: دراسة مقارنة"، مجلة الأحداث القانونية التونسية، العدد 24 (2014).

54 راشد مناع وعمر صفوري، الطاقة-إلى-X: فرص استخدام الهيدروجين الأخضر في الأردن، ترجمة أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر (عمان: مؤسسة فريديش إيريت، 2022)، ص 38، شوهد في 2023/12/31، في: <https://rb.gy/7ettjt>

يتزايد الاهتمام بتسعير الكربون باعتباره وسيلة للتصدي لتغيّر المناخ في سياق وضع عالمي مثير للقلق، من حيث موجات الحرارة والجفاف والأعاصير⁽⁵⁵⁾.

ويُتّسم اللجوء إلى تطبيق أنظمة تسعير الكربون بالفعالية، وله دور مهم في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل عمليات إزالة الكربون من أجل التحول إلى اقتصادٍ منخفض الكربون وضمان الاستدامة المالية. فالرفع من ضرائب الكربون (سعر الكربون) إلى المستوى الذي أوصت به لجنة (Stiglitz-Stern)؛ أي ما بين 1 و3 في المئة من الناتج الداخلي الخام⁽⁵⁶⁾، واعتماد سياسة التسعير المباشر للكربون، يساهم في التخفيف من حدّة تغيّر المناخ، إلى جانب الزيادة في عائدات الضرائب الوطنية. فبحسب تقرير "حالة تسعير الكربون واتجاهاته" الذي أصدره البنك الدولي في عام 2022، زادت إيرادات تسعير الكربون العالمية في عام 2021 بنسبة 60 في المئة تقريباً على مستوياتها في عام 2020، لتصل إلى نحو 84 مليار دولار⁽⁵⁷⁾؛ ما أتاح مصدراً مالياً مهماً للمساعدة في تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام والقيام بإصلاحات واسعة تهتمّ المالية العامة، أو مساعدة القطاعات الاقتصادية الضعيفة والمجتمعات الهشة للتكيف مع التغيرات المناخية وتأثيرات المناخ بوصف ذلك جزءاً من الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون مستقبلاً⁽⁵⁸⁾.

كما أن استشراف اتجاهات تسعير الكربون على المستوى الدولي، خاصة في ظل التوجهات الأوروبية لفرض رسوم على الانبعاثات الوافدة، يُنبئ بانعكاسات كبيرة على التجارة الدولية، خاصة تجارة الدول النامية، ومن ضمنها المغرب وتونس والأردن.

تجدر الإشارة إلى أن العالم العربي يستهلك طاقة ينبعث منها نحو ثمانمئة مليون طن من الكربون في السنة، أي 2.26 في المئة من الانبعاث العالمي، في الوقت الذي نجد فيه أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) ومجموعة العشرين (G20) مسؤولتان عن حوالي 80 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة⁽⁵⁹⁾. أما في ما يتعلق بانبعاثات هذه الغازات الدفيئة في بلدان التجارب الثلاثة، فيمكن تلخيصها كما يلي، وفقاً للمعطيات التي تقدمها حكوماتها بصفة دورية لمؤسسة البنك الدولي:

أ. في تونس، يبلغ نفث الكربون 22 مليون طن في السنة، أي 0.06 في المئة من الانبعاث العالمي، وتقدر حصة الفرد التونسي بطنين في السنة، وهي قريبة من المعدل العربي⁽⁶⁰⁾. وتتضمن الوثيقة التونسية هدفاً طموحاً جداً، فقد حددت نسبة خفض الكربون بـ 41 في المئة بحلول عام 2030 قياساً بعام 2010، وينقسم إلى تقليص غير مشروط، قدره 13 في المئة، يعتمد على القدرات

55 مجموعة البنك الدولي، "ماذا يعني تسعير الكربون؟"، البنك الدولي، 2014/11/6، شوهد في 2023/5/23، في: <https://bit.ly/3WRrdaa>

56 Joseph E. Stiglitz & Nicholas Stern, "Report of the High-Level Commission on Carbon Prices," *Carbon Pricing Leadership Coalition & The World Bank Group* (2017), accessed on 1/6/2023, at: <https://bit.ly/3oRpy85>

57 World Bank, *State...*, p. 8.

58 Ibid.

59 The World Bank, *Carbone Pricing Leadership Report* (Washington: 2022), p. 21.

60 صباح نعوش، "الدول العربية في مؤتمر باريس للمناخ"، الجزيرة نت، 2015/12/14، شوهد في 2023/5/25، في: <https://bit.ly/43jEFWA>

الوطنية الفنية والمالية التي تتطلب رصد 1.7 مليار دولار، وتقليص مشروط، قدره 28 في المئة، يعتمد على المساعدات المالية والتكنولوجية الدولية التي تستوجب اعتمادات قيمتها 15.8 مليار دولار⁽⁶¹⁾. ووفقاً لاتفاق باريس، ينبغي أن يتم تحقيق الأهداف التي حددها في مادتيه 2 و4 الفقرة 1، بكيفية تدرجية. ولهذا الغرض، تعدّل البلدان الأطراف المساهمات المحددة وطنياً كل خمس سنوات، وتقدمها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ من أجل الرفع من نسبة المساهمات المحددة وطنياً. وتجسيدا للطموح الدولي والوطني للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، عدّلت تونس نسبة مساهمتها المحددة وطنياً ورفعتها إلى 45 في المئة⁽⁶²⁾.

ب. أما الأردن، ووعياً منه بمدى خطورة الانبعاثات الغازية على البيئة، فقد أصدر بمقتضى المادة 30 من قانون حماية البيئة نظام تغير المناخ الذي تلزم مقتضياته السلطة الحكومية، إلى جانب "تقديم المقترحات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، إعداد المساهمات المحددة وطنياً وتقرير البلاغات الوطنية وبلاغات التحديث وخطة التكيف الوطنية"⁽⁶³⁾. ويتضح من الوثيقة الأردنية أن مساهمة البلد في خفض الغازات متواضعة، فهي لا تتجاوز 14 في المئة بحلول عام 2030؛ كما تبين أن البلد يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود للمساعدات الدولية؛ إذ إن إسهامه غير المشروط لا يزيد على 1.5 في المئة⁽⁶⁴⁾. غير أن التزامه بتعديل مساهماته المحددة وطنياً والتحول تدريجياً نحو اقتصاد أخضر بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، جعلته يرفع مساهمته إلى 31 في المئة تطبيقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ واتفاق باريس⁽⁶⁵⁾.

ج. أما المغرب، فقد قرر لمناسبة القانون - الإطار⁽⁶⁶⁾ الذي يتعلق بالإصلاح الجبائي في مادته السابعة، سنّ تدابير جبائية من أجل حماية البيئة من جهة، ولا سيما من خلال إحداث ضريبة الكربون؛ وملاءمة الإنتاج الصناعي مع المعايير التي ستسري في العالم، خاصة في الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى. فالصادرات المغربية للاتحاد الأوروبي تقارب حوالى 65 في المئة. وكل تقاعس في تخليص الاقتصاد من الكربون، سيشكل عقبة أمام الصادرات المغربية التي ينبغي لها أن تأخذ في الحسبان تدابير أخرى ليست ذات صبغة جمركية وترتبط بصبغة الكربون. فعدم مراعاة

61 المرجع نفسه.

62 United Nations/ Climate Change, *République Tunisienne, Contribution déterminée au niveau national (CDN) actualisée* (New York: 2022), p. 59, accessed on 10/12/2023, at: <https://bit.ly/3HmFQLU>63 "المادة 3 من نظام تغير المناخ الصادر بمقتضى المادة 30 من قانون حماية البيئة رقم 6 الأردني لسنة 2017"، يُنظر: المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون رقم 6 لسنة 2017: قانون حماية البيئة"، *الجريدة الرسمية*، شوهده في 2023/5/30، في: <https://bit.ly/3XfBE7x>.

64 نعوش.

65 United Nations/ Climate Change, *Updated Submission of Jordan's 1st Nationally Determined Contribution (NDC)* (New York: 2021), p. 25.66 يُنظر: المملكة المغربية، *الجريدة الرسمية*، "ظهير شريف رقم 1.21.86 صادر في 15 ذي الحجة 1442 [2021/7/26]، بتنفيذ القانون الإطار رقم 69.19، المتعلقة بالإصلاح الجبائي في المغرب"، شوهده في 2023/12/13، في: <https://bit.ly/48TUCVV>.

هذا المعطى الجديد، سيفرض على المصدرين المغاربة أداء ضريبة إضافية، تتمثل في ضريبة الكربون⁽⁶⁷⁾. وقد تقدم المغرب بخطته الرسمية لمكافحة تغيّر المناخ، أو ما يسمى المساهمات الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ، التي تعهد فيها بخفض الانبعاثات الغازية بنسبة 42 في المئة عن مستوياتها المعتاد بحلول عام 2030 لمناسبة استضافته النسخة الثانية والعشرين من مؤتمر الأطراف (COP22) المنعقد في مراكش⁽⁶⁸⁾. كما عدّل المساهمة المحددة وطنياً في مجال مكافحة التغير المناخي بين عامي 2020 و2030، وذلك ضمن وثيقة قدّمها في 22 حزيران/ يونيو 2021 إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغيّر المناخ⁽⁶⁹⁾، حيث رفع من سقف التزاماته باستهداف خفض إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بحوالي 45.5 في المئة⁽⁷⁰⁾. وتتضمن خطة المغرب تسعة إجراءات تخفيف جديدة لما مجموعه 61 إجراءً، عبر سبعة قطاعات أساسية. وأول مرة، يسعى إلى تقليل الانبعاثات في صناعة الفوسفات الذي يمتلك منه 75 في المئة من الاحتياطات العالمية، وإلى الانتقال أيضاً إلى طاقة الرياح من أجل الحدّ من الانبعاثات من محطات تحلية المياه⁽⁷¹⁾.

ثالثاً: استشراف آفاق مستقبل الضرائب البيئية في التجارب الثلاث

باستلهاً التجارب الدولية الرائدة في تطبيق الضرائب الخضراء، خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتّضح أن عائداتها تبقى محدودةً جدًّا، حتى إن كانت تتّسم بالفعالية من وجهة نظر بيئية. وهذا ما يدفع مختلف البلدان إلى تعزيز دور الضرائب البيئية بتحديد سعر الكربون، سواء عن طريق النظام الضريبي، أم عن طريق نظام حصص الكربون⁽⁷²⁾.

من هذا المنطلق، يمكن التمييز بين سيناريوهين رئيسيين لمستقبل الضرائب الخضراء في دول التجارب الثلاث. التصور الأول لمآل الضرائب البيئية في التجارب الثلاث هو تصوّر يتّسم بالتساؤم؛ ومردُّ هذا أن هذه البلدان تعرف إكراهات مالية تجعل تطبيق الضرائب البيئية فيها مرهوناً بالتوفيق بين حماية البيئة

67 مصطفى قماش، "ضريبة الكربون تستهدف حماية بيئة المغرب"، العربي الجديد، 2021/6/14، شوهده في 2023/6/2 في: <https://bit.ly/3WV0c5R>

68 Venkata Ramana Putti, *New Climate Finance Model in Morocco Rewards Low-Carbon Policies* (New York: World Bank Publication, 2016), accessed on 19/3/2023, at: <https://bit.ly/45wIGbJ>

69 United Nations/ Climate Change, *Royaume du Maroc, Contribution déterminée au niveau nationale (CDN) actualisée*, (New York: 2021), p. 10.

70 وهو ما يعني أنه إذا جرى اتخاذ جميع التدابير المقترحة، وتلقى الدعم المالي الذي يستلزم تعبئة 40 مليار دولار في ما يخص إجراءات التكيف مع التغير المناخي، و38.8 مليار دولار في ما يخص إجراءات التخفيف من آثاره، منها 21.5 مليارات دولار ضمن الإجراءات المشروطة، سينجح في خفض الانبعاثات بـ 77.5 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون في أفق عام 2030.

71 الأمم المتحدة، العمل المناخي، "المساهمات المحددة وطنياً"، شوهده في 2023/5/30، في: <https://bit.ly/3szPw1e>

72 OCDE, *La fiscalité, l'innovation et l'environnement* (Paris: 2011), accessed on 19/3/2023, at: <https://bit.ly/47BmjBS>

وهاجس تمويل التنمية⁽⁷³⁾. ففرض ضرائب بيئية جديدة، سيزيد من الضغط الجبائي ويجعل تحمّلها صعباً، خصوصاً في سياق يتّسم بالإفراط في تضريب الدخل وضعف القدرة الشرائية في هذه البلدان؛ ما قد يؤدي إلى أزمات اجتماعية⁽⁷⁴⁾. ويكفي الرجوع إلى تصنيف البنك الدولي للبلدان العربية بحسب مستوى الدخل؛ إذ يضع المغرب وتونس في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل⁽⁷⁵⁾. وعلى الرغم من أن الأردن تم تصنيفه ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل⁽⁷⁶⁾، فإن اقتصاده يتأثر بالظروف السياسية الإقليمية، وفي مقدمتها عدم الاستقرار في البلدان المجاورة الذي نجم عنه تدفق اللاجئين، وفاقم من عجز موازنة البلاد وإجهاد وضعيتها المالية. فالنزاعات السياسية تؤدي حتماً إلى تقويض إدارة الموارد، مثل الطاقة والمياه، على نحو مستدام؛ ويترب عليها إرث ثقيل، ينعكس سلبياً على أجيال المستقبل⁽⁷⁷⁾.

كما أن فرض الضرائب البيئية لا يخلو من سلبيات تتمثل في مجموعة من الاعتبارات، تبدأ من افتقارها العدالة، ما دام هناك تفاوت في قيمة الضرائب المفروضة على بعض المواد، من دون اعتبار لدرجة التلوّث الذي تُحدثه، وفي عدم مراعاتها العلاقة المباشرة بين القدرة التكلفة بين الملزم بأدائها لخزينة الدولة والنشاط المتسبب بالتلوّث، وإدراج تكلفة الرسوم البيئية في الثمن النهائي للمنتوج، فيصبح المستهلك هو الدافع الحقيقي للضريبة، وليس الملوّث. كما يمكنها أن تطرح مشكلات جمة على مستوى القدرة التنافسية الدولية في حالة عدم تنسيق السياسات بين مختلف الشركاء التجاريين.

إلى جانب هذا، يعاني جل اقتصادات الدول العربية مشكلات بنيوية، تمنعها من الانتقال الفعال إلى الاقتصاد الأخضر⁽⁷⁸⁾، وتواجه سياساتها المعتمدة إجهاداً فكرياً كبيراً، يتضمّن إحداث توازن بين المصالح المتعارضة، أحياناً، لمختلف المتدخلين في المعادلة الطاقية⁽⁷⁹⁾، مع وجود تناقض صريح بين الخطاب الرسمي المتّجه نحو الاقتصاد الأخضر والممارسة العملية التي تركز الاعتماد على الطاقة الأحفورية⁽⁸⁰⁾.

يضاف إلى ذلك أن هناك جانباً من النقد الذي ينصبّ على الضريبة الخضراء، باعتبارها ضريبة رأسمالية لا تسعى للحدّ من الانبعاثات العالمية، بقدر مساهمتها في تنظيم ما يسمى سوق الكربون، باعتباره متنفساً للشركات الغربية المتعددة الجنسيات. لذا، لا يمكن التعويل كثيراً على هذه الآليات من أجل

73 Maurice Kamto, *Droit de l'environnement en Afrique* (Vanves: EDICEF, 1996), p. 104.

74 Ibid.

75 The World Bank, "World Bank Country and Lending Groups," accessed on 21/3/2023, at: <https://bit.ly/3BYcSz1>

76 Ibid.

77 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة (بيروت: 2018)، ص 64.

78 حسين أباضة ونجيب صعب وبشار زيتون، الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير: التقرير السنوي (بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية 'أفد'، 2011)، ص 7.

79 رشيد البرزيم، "استشراف مستقبل الانتقال الطاق في العالم العربي: دراسة حالة النموذج المغربي"، في: استشراف للدراسات المستقبلية، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 154.

80 الحسين شكري، "التغيرات المناخية والرهانات المستقبلية للتحوّل إلى 'الوظائف الخضراء': نقد المنظور الرأسمالي"، في: استشراف للدراسات المستقبلية، العدد 7 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 25.

حماية البيئة ومواردها من الاستنزاف والانقراض. فالنظام الاقتصادي نظام رأسمالي خطي، يسعى للنمو الاقتصادي "اللانهائي"⁽⁸¹⁾. وبالاعتماد على مقارنة سيرج لاتوش حول "الحد من وتيرة النمو الاقتصادي" (La décroissance)، تبرز أهمية تكييف مفهوم النمو وفق متطلبات التنمية المُحافظة على البيئة⁽⁸²⁾. وانطلاقاً من هنا، يتبين جلياً محدودية النمو الاقتصادي المبني على أساس النموذج الليبرالي؛ إذ سبق أن توقع مؤلفو التقرير المرجعي "حدود النمو" أن النمو الديموغرافي المتسارع والميل إلى الاستهلاك المفرط، من دون الاهتمام بمحدودية الموارد الطبيعية، يؤديان إلى تراجع في مستوى رفاهية الإنسان، يستحيل تداركه⁽⁸³⁾، كما أن غياب الإنصاف بين مختلف الشرائح الاجتماعية، خاصة الهشة منها، يجعلها أكثر عُرضة للتغيرات المناخية القاسية⁽⁸⁴⁾. وفي النهاية، قد يؤدي هذا كله إلى انهيار النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين⁽⁸⁵⁾.

من جانب آخر، تتسم السياسة المناخية بعدم اليقين. و"النتيجة المناخية" التي تعني مدى تغير المناخ وتأثيره في الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، غير مؤكدة، وتتطوي على احتمالات بشأن الناتج المحلي الإجمالي، أو غير ذلك من تدابير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي؛ ما يؤثر في مآلات القرارات المتخذة وتشكيل الأحداث المستقبلية المرتبطة بالتغيرات المناخية ذات الصلة بانبعاثات الغازات الدفيئة وارتفاع درجات الحرارة. وهذا ما يتخذ بعضهم حجة لمعارضة فرض ضريبة الكربون، أو اتخاذ تدابير أخرى لخفض الانبعاثات. وبطبيعة الحال، فإن حججهم تلك مردودة عليهم⁽⁸⁶⁾.

ما يُرجح هذا الرأي أكثر، هو أن مستقبل الضريبة البيئية يعرف تعثراً حتى في الدول الأوروبية التي تتبنى أفضل الممارسات في مجال حماية البيئة؛ إذ لم تعرف تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، فهي ما زالت على شكل مقتضيات غير متكافئة في الأهمية والفعالية غير المؤكدة⁽⁸⁷⁾.

أما السيناريو المتفائل، فيرتبط بمدى نجاعة تطبيق الضريبة البيئية في التجارب الثلاث والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. فنجاحها رهناً بمدى قدرتها على التوفيق بين الضرورات المالية والميزانية وأهداف التنمية

81 الحسين شكراني وأبو القاسم الزباني، "الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسياً من العالمية إلى الوطنية"، المستقبل العربي، السنة 39، العدد 451 (أيلول/ سبتمبر 2016)، ص 97.

82 Latouche Serge, *Le pari de la décroissance* (Paris: Fayard, 2010), p. 39.

83 Donnell H. Meadows et al., *The Limits to Growth: A Report for Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (Washington, DC: A Potomac Associates Book, 1972).

توقع هذا المرجع أن تكون نقطة التحول في عام 2050، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن نقطة التحول هذه يمكن أن تحدث في وقت مبكر من عام 2030، أو ربما في وقت متأخر عما كان متوقعاً في الأصل، لكنها ستحدث على أي حال خلال القرن الحادي والعشرين.

84 Binita Phartiyal et al., *Climate Change and Environmental Impacts: Past, Present and Future Perspective* (Lucknow - India: Society of Earth Scientists Series, 2022), p. 430.

85 Meadows et al.

86 Robert S. Pindyck, *Climate Future: Averting and Adapting to Climate Change* (Oxford: Oxford University Press, 2022), pp.75-76.

87 Hertzog, p. 53.

المستدامة⁽⁸⁸⁾. وفي هذا السياق، يرى جانب من الفقه الضريبي أن الضريبة البيئية يجب أن تتطور نحو نظام يتسم بالتجانس والشمولية، ويحدد الهندسة المالية والاقتصادية والمحاسبية التي من شأنها أن تجعل من الممكن إبراز السعر البيئي للسلع والخدمات كلها الموجودة في السوق⁽⁸⁹⁾. كما أن ربط الضريبة البيئية بالمديونية العامة، قد يجعل عائداتها أداة لتعزيز الهوامش المالية وتقليص المديونية وإرساء التوازن المالي⁽⁹⁰⁾، فاعتماد الضريبة البيئية في هذه البلدان عرف زخماً كبيراً في ظل سلسلة من الإصلاحات الواسعة على المستويات المؤسسية والتشريعية والاستراتيجية، خصوصاً بعد الربيع العربي، في مطلع عام 2011؛ ما جعلها تهتم اهتماماً متزايداً باعتماد نظم المحاسبة البيئية أسوأ بعدد من البلدان النامية⁽⁹¹⁾. ففي المغرب مثلاً، الذي عرف مجموعة من دراسات التقييم البيئية الاستراتيجية، مكن تشخيص الدراسة بشأن المحاسبة البيئية من تحديد ثلاثة مكونات رئيسة ذات أولوية: المياه والنفايات والنفايات البيئية⁽⁹²⁾. وفي ما يتعلق بالمياه، استخلصت دراسة ركزت على المغرب مدى آثار ندرة المياه في الاستقرار الاجتماعي، وفي الزراعة التي تغيّرت أمطها وأنواع محاصيلها استجابة إلى تغيّر المناخ بسبب اعتمادها على هطول الأمطار⁽⁹³⁾.

من هذا المنطلق، يمكن للضرائب البيئية أن تكون أداة لتحقيق آثار إيجابية أخرى عدة، تتمثل في تحفيز المنشآت الإنتاجية على الابتكار وتطوير أساليب وتقنيات إنتاجية جديدة، وإمكانية تخصيص حصيلة الإيرادات المتأتية منها، إضافةً إلى أغراض حماية البيئة، يمكن توظيفها لأغراض اقتصادية إذا تم استخدامها بوصفها بديلاً من صور أخرى من الضرائب⁽⁹⁴⁾.

وكلما اتسم تطبيق الضرائب البيئية بالفعالية، انخفض حجم الأنشطة الملوثة وزاد حجم الأنشطة الصديقة للبيئة وأنشطة الابتكار والتطوير؛ ما يؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية من جوانب أخرى، ومن ثم زيادة إجمالي الحصيلة الضريبية⁽⁹⁵⁾.

88 Nicolas Caruana, *La fiscalité environnementale: Entre impératifs fiscaux et objectifs environnementaux, une approche conceptuelle de la fiscalité environnementale* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 9.

89 Claude Dao, *La fiscalité environnementale unifiée. Une solution structurelle à l'urgence écologique et climatique* (Bruxelles: Éditions Bruylant, 2021), p. 13.

90 Mireille Chiroleu-Assouline & Mouez Fodha, "Dette, taxe et politique environnementale," *Revue française d'économie*, vol. xxxviii, no. 1 (2023), pp. 55-106.

91 Conseil de l'union européen, *Comptabilité environnementale en tant qu'instrument pour le développement durable*, Doc. 10071, Rapport Commission de l'environnement, de l'agriculture et des questions territoriales (2004).

92 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، "الاقتصاد الأخضر في المغرب، هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات"، ص 9، شوهدي في 2023/8/18، في: <https://bit.ly/46lrUfg>

93 Janpeter Schilling, "Climate Change, Vulnerability and Adaptation in North Africa with Focus on Morocco," *Agriculture, Ecosystems & Environment*, vol. 156 (August 2012), pp. 12-26.

94 Bilgin et al. (eds.), p. 271.

كما يؤثر تسعير الكربون، إذا كان منظمًا، وعاءً ضريبياً جيداً؛ لأنه يجعل التهرب منه صعباً للغاية. فمن الواضح أن مصادر الكربون تتركز في البلدان التي تستورد وقودها الأحفوري على الخصوص؛ ما يُسهّل قياس الوحدات المادية للطاقة ورصدها على مستوى الموردين. كما تكون مراقبة تسعير الكربون، بشكل عام، أسهل من مراقبة الأسس الضريبية الأخرى. فعلى سبيل المثال، في السويد التي فرضت ضريبة الكربون منذ عام 1991، يقل التهرب من ضريبة الكربون عن 1 في المئة، وهو أقل بكثير من التهرب من ضريبة القيمة المضافة؛ وفي المملكة المتحدة، يُقدّر التهرب بنحو 2 في المئة من ضريبة المكوس على الديزل، في مقابل 9 في المئة من ضريبة الشركات⁽⁹⁶⁾.

إضافة إلى هذا، توفرّ الضرائب المفروضة على الكربون، بالنسبة إلى الدول النامية، على وجه الخصوص، وسيلة للحد من الحوافز التي تشجّع الشركات والأفراد على الاستمرار في القطاع غير المهيكّل⁽⁹⁷⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن إدخال سعر الكربون في "المنبع" على المنتجات المستوردة؛ ما يؤثر في سلسلة التوريد الكاملة للمنتجات، من دون الحاجة إلى تتبع أنشطة الانبعاثات كلها، أو قياس انبعاثات الكربون المضمنة في السلع والخدمات. ففي البلدان المستوردة الطاقة، مثل المغرب، حيث يتم استيراد 90 في المئة من الطاقة وأنواع الوقود الأحفوري كلها تقريباً، يمكن تحصيل الضرائب بمجرد مراقبة نقط العبور، ما يجعل التعامل مع ضريبة الكربون إدارياً وعملياً أكثر سهولة من غيرها من أدوات التخفيف أو الرسوم الأخرى⁽⁹⁸⁾.

خاتمة

إذا كانت هذه الدراسة قد ركزت في مجملها على إبراز جانب الربط بين الضريبة الخضراء والتغيرات المناخية وتقوية جهود التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثار الغازات المسببة للاحتباس الحراري في بلدان العالم العربي من خلال دراسة عيّنة تتكوّن من ثلاث تجارب: المغرب والأردن وتونس، فإنها في حقيقة الأمر تهدف إلى أن يكون فرض الضرائب الإيكولوجية أحد العناصر الأساسية للسياسات المتبعة في تلك البلدان لتحقيق التحول الإيكولوجي الذي يتطلّب الانتقال نحو نموذج اقتصادي واجتماعي جديد، يوفر حلاً عالمياً ومستداماً للقضايا البيئية الرئيسة والتهديدات التي يتعرّض لها كوكبنا من هنا، يكمن أحد المكونات الأساسية للتحول الإيكولوجي في تغيير السلوك الاستهلاكي في مجال الطاقة، أي الانتقال من مجتمع قائم على الاستهلاك الوفير للوقود الأحفوري، إلى مجتمع أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، مع تقليل انبعاثات الكربون، وذلك بفضل تنمية الطاقات المتجددة على وجه الخصوص.

96 Stiglitz & Stern, pp. 37 et s.

97 Ibid., p. 38.

98 Ibid., p. 9.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الضرائب الخضراء في تغيير السلوك الملوّث، وتقوية جهود التكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من آثار الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فإن الفلسفة التي تنطوي عليها تجعلها أداةً في خدمة النموذج الليبرالي الذي يُبنى على فلسفة النمو الخطي اللامتناهي والاستهلاك المفرط؛ ما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، من دون اعتبار لمحدوديتها وتقويض بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وإذا كان في الإمكان تفسير النسبة المئوية الضعيفة للضرائب البيئية في الناتج الداخلي الخام لدول التجارب الثلاث بضعف الحكامة ونجاعة الأداء، فإن هناك عوامل أخرى تُحدّ من نهج سياسة عمومية تعتمد على الضريبة الخضراء بوصفها آلية للردع والتحفيز، تتمثل، على الخصوص، في اعتماد هذه الدول على المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة تنفيذًا لالتزاماتها بموجب اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، بناءً على مختلف الاستنتاجات التي توصلنا إليها في دراسة الضريبة الخضراء في دول التجارب الثلاث، على الخصوص، فإن استشراف آفاق الضريبة الخضراء فيها، يجعلنا نميل إلى القول إن تطبيقها يبقى بعيد المنال في المدى المتوسط على الأقل؛ وذلك لاعتبارات ذاتية وموضوعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: إذا كان المفهوم العام للضريبة يستند إلى المنطق المالي وفق مقتضيات المادة 13 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن في عام 1789، فإن الضرائب البيئية تستند إلى النظرية الاقتصادية التي صاغها بيغو، والتي تُبنى على مبدأ الملوّث يدفع ثمن التلوّث؛ فهذا المعنى، توصف باعتبارها ضريبة "سلوكية"⁽⁹⁹⁾.

ثانياً: تؤدي الضرائب الخضراء، مثلها مثل أي ضرائب تدخّلية، لا محالة إلى مفاوضات مستمرة مع العالم الاقتصادي، التي نادراً ما تكون مواتية لإنشاء ضرائب جديدة. كما يعتبر التعارض الشديد مع المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة أمام الضريبة، عقبةً رئيسةً أمام تطوير الضرائب البيئية بصفة عامة.

ثالثاً: دول التجارب الثلاث هي من الدول النامية التي تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في كون قطاعات كبرى من اقتصاداتها غير منظمة؛ ما يجعل فرض الضريبة عليها أمراً صعباً.

رابعاً: غياب الشفافية في توضيح كيفية استغلال العائدات التي تجنيها الدولة من تلك الضرائب.

خامساً: تكلفة تغيير المناخ على المدى الطويل، ليست في متناول الجميع، خاصة الدول النامية التي تفتقر إلى موارد التمويل الذاتية؛ وهذا يُصعّب عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

سادساً: تدفع الإكراهات الاقتصادية هذه البلدان إلى استقبال استثمارات غير صديقة للبيئة عن طريق التحفيزات الجبائية التي تجعل منها في حقيقة الأمر ملاذات للتلوّث، لأنها لا تفرض أي ضريبة على الكربون؛ وتشجّع عمليات الإنتاج التي تسبب التلوّث بهدف ربح المال.

سابعًا: يضاف إلى هذا إمكانية التهرب الضريبي، بسبب فرض ضرائب عالية على الشركات؛ ما يدفعها إلى إخفاء نسبة معينة من انبعاثات الكربون الحقيقية.

يتطلب التطبيق السليم للضريبة الخضراء تجاوز هذه الاختلالات وغيرها؛ فلا بد من أن تتميز بالوضوح والمقروئية والشفافية، ويجب العمل على تجاوز المنطق المالي المحض الذي يميز الضرائب بصفة عامة وعدم إسقاطه على الضرائب الخضراء، كما يجب القيام بإصلاحات ضريبية تشجع على إدماج القطاع غير المهيكل في أفق إرساء أسس ضريبة عادلة وعدم التركيز على البعد الجزائي للضرائب الخضراء على حساب الجانب الإيجابي فيها، وأن يكون هدفها تشجيع القطاعات الصديقة للبيئة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

المراجع

العربية

أباضة، حسين، ونجيب صعب وشار زيتون. الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير: التقرير السنوي بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، 2011.

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحدة الاقتصاد والتجارة، شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. دليل الحسابات القومية، المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة - دليل عملي: دراسات في الطرق. نيويورك: 2004.

الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية. دراسات في الأساليب: معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية. نيويورك: 1997.

الأمم المتحدة. العمل المناخي. "المساهمات المحددة وطنياً". في: <https://bit.ly/3szPw1e>

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. مكتب شمال أفريقيا. "الاقتصاد الأخضر في المغرب، هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات". في: <https://bit.ly/46lrUfg>

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة. بيروت: 2018.

براون، لستر ر، وكريستوفر فلاغن وساندرا يوستل. إنقاذ الكوكب: كيف بنينا نظاماً اقتصادياً عالمياً متواصلًا بيئياً؟ ترجمة سيد رمضان هداة. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1995.

البرزيم، رشيد. "استشراف مستقبل الانتقال الطاقوي في العالم العربي: دراسة حالة النموذج المغربي". استشراف للدراسات المستقبلية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

شكراني، الحسين. "تحديات التغيرات المناخية والرهانات المستقبلية للتحويل إلى "الوظائف الخضراء": نقد المنظور الرأسمالي". استشراف للدراسات المستقبلية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

شكراني، الحسين، وأبو القاسم الزباني. "الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسياً من العالمية إلى الوطنية". المستقبل العربي. السنة 39، العدد 451 (أيلول/ سبتمبر 2016).

الشناوي، عمرو محمد السيد. "تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة؛ دراسة حالة مصر". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. العدد 49 (نيسان/ أبريل 2011).

الشوابكة، إبراهيم كامل. "دور القوانين الضريبية (الجبائية) في الحد من التلوث البيئي: دراسة مقارنة".
مجلة الأحداث القانونية التونسية. العدد 24 (2014).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا). التقدم المحرز في المنطقة
العربية في مجال الطاقة المستدامة: التقرير الإقليمي لإطار التتبع العالمي. بيروت: 2018.

المملكة المغربية. الجريدة الرسمية. "ظهر شريف رقم 1.21.86 صادر في 15 ذي الحجة 1442
[2021/7/26]، بتنفيذ القانون الإطار رقم 69.19، المتعلق بالإصلاح الجبائي في المغرب".
في: <https://bit.ly/48TUCVV>

مناع، راشد، وعمر صفوري. الطاقة-إلى-X: فرص استخدام الهيدروجين الأخضر في الأردن. ترجمة أبو غزالة
للترجمة والتوزيع والنشر. عمان: مؤسسة فريدريش إيربت، 2022. في: <https://rb.gy/7ettjt>

الهنداوي، حمدي أحمد علي. "الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري". المجلة
العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. مج 3، العدد 3، ج 4 (تموز/ يوليو 2022).

وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب. التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2020.
الرباط: 2020.

وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة في المغرب. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030.
الرباط: 2017. في: <https://bit.ly/3qfdjm4>

وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية. البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي: أولويات
2023-2025). عمان: 2022. في: <https://bit.ly/42fRHmO>

الأجنبية

Bilgin, Mehmet H. et al. (eds.). *Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship*. Proceedings of the 17th Eurasia Business and Economics Society Conference. New York: Springer International Publishing, 2017.

Caruana, Nicolas. *La fiscalité environnementale: Entre impératifs fiscaux et objectifs environnementaux, une approche conceptuelle de la fiscalité environnementale*. Paris: L'Harmattan, 2015.

Chikhaoui, Leila. *L'environnement: Aspects financiers*. Tunis: Centre de Publication Universitaire, 1999.

Chiroleu-Assouline, Mireille & Mouez Fodha. "Dette, taxe et politique environnementale."
Revue française d'économie. vol. xxxviii, no. 1 (2023).

- Chiroleu-Assouline, Mireille & Mouez Fodha. "Verdissement de la fiscalité: À qui profite le double dividende?" *Revue de l'OFCE*, no. 116 (2011).
- Conseil de l'union européen. *Comptabilité environnementale en tant qu'instrument pour le développement durable*. Doc. 10071. Rapport Commission de l'environnement, de l'agriculture et des questions territoriales (2004).
- Dao, Claude. *La fiscalité environnementale unifiée. Une solution structurelle à l'urgence écologique et climatique*. Bruxelles: Éditions Bruylant, 2021.
- Environmental taxes: A Statistical Guide, Methods and Nomenclatures in Economy and Finance*. Luxembourg: Eurostat, 2001.
- Hertzog, Robert. "Pourquoi la fiscalité de l'environnement ne prospère pas." *Gestion & Finances Publiques*. no. 2 (2021).
- Kamto, Maurice. *Droit de l'environnement en Afrique*. Vanves: EDICEF, 1996.
- L'environnement dans le bassin méditerranéen. Espace de partenariat ou sphère de concurrence?* Collection thèmes actuels 100. Rabat: Remald, 2017.
- Larrouquère, Victor. "Critique et rethéorisation de la dichotomie entre théorie du bénéfice et théorie de la capacité contributive en matière de justice fiscal." *Lex-Electronica.org*, Dossier Spécial no. 26-2 (2021). at: <https://bit.ly/44ZstKS>
- Louka, Elli. *International Environmental Law: Fairness, Effectiveness and World Order*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
- Meadows, Donella H. et al. *The Limits to Growth: A Report for Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*. Washington, DC: A Potomac Associates Book, 1972.
- OCDE. *La fiscalité, l'innovation et l'environnement*. Paris: 2011. at: <https://bit.ly/47BmjBS>
- OCDE. *Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE: Problèmes et stratégies*. Paris: 2001. at: <https://bit.ly/3WEw1PZ>
- OECD. "An OECD Framework for Effective and Efficient Environmental Policies." *Meeting of the Environment Policy Committee (EPOC) at Ministerial Level Environment and Global Competitiveness*. 28-29/4/2008. at: <https://shorturl.at/frT27>
- OECD. *Background Note: The Implementation of the Polluter Pays Principle*. Paris: 2022.

- OECD. *Recommandation du Conseil relative à l'utilisation des instruments économiques dans les politiques de l'environnement*. Paris: 2022.
- Phartiyal, Binita et al. *Climate Change and Environmental Impacts: Past, Present and Future Perspective*. Lucknow - India: Society of Earth Scientists Series, 2022.
- Pigou, Arthur Cecil. *The Economics of Welfare*. London: MacMillan and Co, 1920.
- Pindyck, Robert S. *Climate Future: Averting and Adapting to Climate Change*. Oxford: Oxford University Press, 2022.
- Programme des Nations Unies pour l'Environnement/ Plan d'Action pour la Méditerranée et Plan Bleu (2020). *État de l'Environnement et du Développement en Méditerranée*. Nairobi: 2020.
- Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) & Organisation des Nations Unies pour l'éducation. La science et la culture (UNESCO). *Stratégie nationale pour la protection de l'environnement et le développement durable*. PNUD/MOR/90/001. Rapport final FMR/SC/ECO/95/225 (1995).
- Putti, Venkata Ramana. *New Climate Finance Model in Morocco Rewards Low-Carbon Policies*. New York: World Bank Publication, 2016. at: <https://bit.ly/45wIGbJ>
- Rotillon, Gilles. "La fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement?" *Regards croisés sur l'économie*. no. 1 (2007).
- Saab, Najib (ed.). *Arab Environment In 10 Years*. Beirut: Arab Forum for Environment and Development, 2017.
- Saddougui, Mohammed. "Les changements climatiques: le désaccord Nord-Sud." Centre Cadi Ayyad pour le développement & Morofuge, Série changements climatiques. vol. 1 (2018).
- Schilling, Janpeter. "Climate Change, Vulnerability and Adaptation in North Africa with Focus on Morocco." *Agriculture, Ecosystems & Environment*. vol. 156 (August 2012).
- Serge, Latouche. *Le pari de la décroissance*. Paris: Fayard, 2010.
- Stiglitz, Joseph E. & Nicholas Stern. "Report of the High-Level Commission on Carbon Prices." *Carbon Pricing Leadership Coalition & The World Bank Group* (2017). at: <https://bit.ly/3oRpy85>

- The Global Carbon Project. "Global Carbon Atlas." at: <https://bit.ly/42by3Z5>
- The World Bank. "World Bank Country and Lending Groups." at: <https://bit.ly/3BYcSz1>
- The World Bank. *Carbon Pricing Leadership Report*. Washington: 2022.
- Tietenberg, Thomas H. "Economic Instruments for Environmental Regulation." *Oxford Review of Economic Policy*. vol. 6, no. 1 (Spring 1990).
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. *World Population Prospects 2019, vol. II: Demographic Profiles*. New York: 2019.
- United Nations/ Climate Change. *République Tunisienne, Contribution déterminée au niveau national (CDN) actualisée*. New York: 2022. at: <https://bit.ly/3HmFQLU>
- United Nations/ Climate Change. *Royaume du Maroc, Contribution déterminée au niveau nationale (CDN) actualisée*. New York: 2021.
- United Nations/ Climate Change. *Updated Submission of Jordan's 1st Nationally Determined Contribution (NDC)*. New York: 2021.
- World Bank. *State and Trends of Carbon Pricing 2020*. Washington, DC: 2020.
- World Commission on Environment and Development. "Our Common Future (Brundtland Report)." *Report of the World Commission on Environment and Development*. at: <https://t.ly/6k7jp>